



هجرة العقول العربية

"مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة"

نصرالدين مُحمَّد أبوغمجة*

● مقدمة :

تهدف الورقة البحثية إلى تناول ظاهرة هجرة العقول العربية، و تأثيرها على برامج التنمية المستدامة في الوطن العربي. و تمثل هجرة العقول العربية جزءاً من هجرة - استنزاف - العقول من المجتمعات النامية، أو تحت النمو إلى المجتمعات المتقدمة في العالم لأسباب طرد، و عوامل جذب مختلفة؛ و بالإضافة إلى السلبات الاجتماعية و الثقافية و السياسية، و الأمنية المترتبة عن هجرة العقول نعتقد أن أبلغ تأثير لهجرة العقول في الدول المصدرة لهذا النوع من الهجرة يتمثل في خسارة هذه الدول لجزء مهم من رأسمالها البشري في الوقت الذي تسعى فيه إلى الخروج من التخلف إلى التقدم عبر مخططات تنموية طموحة. و نظراً لأهمية ظاهرة هجرة العقول خاصة بالنسبة للبلدان النامية - التي هي عادة المصدرة لهذه العقول، أو ما اصطلح على تسميته بهجرة الأدمغة كإشارة إلى الخاصية الديموجرافية النوعية للمهاجرين - كان من الطبيعي أن تشكل هجرة العقول أو الأدمغة واحدة من أكثر المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية، والسياسية، و الأمنية، و الثقافية إلحاحاً في البلدان النامية أو التي تحت النمو . و الذي زاد من أهمية هذه المشكلة هو تطلع البلدان النامية كما ذكرنا سابقاً - إلى الخروج من دائرة التخلف إلى التقدم بواسطة مخططات تنمية شاملة يشكل الإنسان فيها الوسيلة، و الهدف.

* أستاذ الخدمة الاجتماعية بجامعة طرابلس.



إن هجرة العقول أو الأدمغة من المجتمعات النامية إلى المجتمعات المتقدمة هي بدون شك جزء من ظاهرة الهجرة العالمية التي عرفتها البشرية منذ القدم إلا أن هجرة العقول تبقى شاهداً على الآثار السلبية لحقب طويلة من الاستعمار و الهيمنة الأجنبية من قبل الدول المتقدمة اليوم على ما يعرف اليوم بالدول النامية أو مجتمعات العالم الثالث. ولكن ظاهرة هجرة العقول هي من جهة أخرى مظهر من مظاهر الخلل الاجتماعي و الثقافي و العلمي و الاقتصادي المستوطن في البلدان النامية.

و يعتمد الباحث في دراسته لظاهرة هجرة العقول العربية على إعادة تحليل للبيانات المتوفرة من بعض المصادر الجاهزة للبيانات و المعلومات في شكل إحصائيات و نشرات إعلامية وكتب ودراسات سابقة و تقارير وأبحاث متعلقة بظاهرة هجرة العقول بصفة خاصة و ظاهرة الهجرة العالمية و آثارها المختلفة بصفة عامة حيث أن إعادة تحليل البيانات من الاتجاهات المعروفة و الواعدة في البحث العلمي الاجتماعي "الشيباني، 2007، 99".

تم تقسيم الورقة البحثية إلى عدة أجزاء تشمل تحديد إطار عام لهجرة العقول العربية، و آثارها المختلفة على أساس أنها جزء من هجرة العقول العالمية، و ظاهرة الهجرة العالمية بشكل عام، و من ثم مناقشة مشكلة هجرة العقول العربية لتوضيح حجمها، و بعض أسبابها. و أخيراً يرصد الباحث تأثير هجرة العقول العربية على برامج التنمية المستدامة في الوطن العربي.

● إطار عام:

كما أشرنا إلى إننا بصدد المساهمة في توضيح، و إبراز حجم ظاهرة هجرة العقول أو الأدمغة العربية و معرفة أسبابها بقصد زيادة الفهم و الوعي المتصل بهذه المشكلة إضافة إلى المساهمة في توفير الأسس العلمية لمحاولات البلاد العربية بصفة خاصة و البلدان النامية بصفة عامة في التصدي لهذه المشكلة من خلال التوصل إلى إستراتيجية محددة لمواجهتها، فمن الضروري العمل على تطوير إطار عام لدراسة ظاهرة هجرة العقول العربية يتضمن توضيح بعض المصطلحات و المفاهيم، و الأفكار ذات العلاقة بالإضافة إلى استعراض بعض الكتابات، و الدراسات المتعلقة بموضوع هذه الورقة البحثية.

إن الهجرة تعني من الناحية اللغوية، و بشكل عام الخروج من بلد إلى آخر و يسمى الشخص مهاجراً عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى طلباً للأمن، و العدل، و العيش "الفضل، 2002، 1". و بعبارة أخرى فإن الهجرة هي



عبارة عن عملية الحركة والانتقال من منطقة إلى أخرى لتحسين وضع المهاجر الاقتصادي أو العلمي أو هرباً من ظروف مناخية أو ضغوط اجتماعية أو سياسية تحدث عند المهاجر نوع من عدم الارتياح خاصة مع شعور الفرد بالعجز عن توفير متطلبات الحياة.

ولقد ابتدع البريطانيون مصطلح هجرة العقول أو الأدمغة لوصف خسارتهم من العلماء والمهندسين و الأطباء نتيجة للهجرة و بخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن مصطلح هجرة العقول أصبح يستخدم لوصف جميع المهاجرين المدربين تدريباً عالياً من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى "زين، 1972، 13". بينما اعتبرت منظمة اليونسكو هجرة العقول على أساس أنها نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد أي نحو الدول المتقدمة أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجية لأن هجرة العقول هي فعلاً نقل مباشر لأهم عناصر الإنتاج ألا وهو العنصر البشري "الاتحاد الألماني العربي، 1982، 3". و يتفق هذا المعنى لهجرة العقول مع تحديد إلياس زين لهذه الهجرة على أنها تعني نزوح حملة الشهادات الجامعية والتقنية و الفنية في المجالات العلمية المختلفة "زين، 1972، 13".

ومع تزايد أعداد المهاجرين من الكفاءات العلمية المختلفة من المجتمعات المختلفة إلى المجتمعات المتقدمة - في الوقت الذي زادت فيه حاجة تلك المجتمعات إلى رأسمالها البشري من أجل تطوير اقتصادياتها - أخذت معظم الدول النامية تشعر بمدى الخطورة التي تهدد خطط التنمية فيها بسبب هجرة ما لديها من كفاءات علمية و فنية تعتبر الوقود الأساسي لعملية التنمية الأمر الذي أدى إلى انتقال الاهتمام بظاهرة أو مشكلة هجرة الأدمغة من المستوى الضيق إلى المستوى العام بحيث أخذت مصادر الشكوى تزايد موجهة أصابع الاتهام نحو مجموعة الدول المتقدمة و على رأسها الولايات المتحدة وكندا "ربيع، 1972، 11-12". و ربما هذا السبب دفع بعض الدارسين ينظرون إلى ظاهرة هجرة العقول على أساس أنها مشكلة اجتماعية خطيرة لدرجة وصفها بنزيف العقول. فمثلاً نجد أن الأستاذ إبراهيم قويدر يفرق بين ثلاثة أنواع من هجرة العقول على النحو التالي :

1. النزيف الخارجي للعقول وهو النمط الشائع في هجرة العقول من الوطن العربي إلى خارجه.
2. النزيف الداخلي للعقول وهو ميل بعض العلماء في الوطن العربي إلى الانسحاب و العيش على هامش الحياة وتوجيه اهتمامهم كله نحو العلم في حد ذاته وتبني شعار المعرفة من أجل المعرفة وليس من أجل تطوير سبل الحياة و خدمة المجتمع علمياً وهدفهم من كل ذلك هو الحصول على الجوائز والتقدير. و يسمى هذا النوع من هجرة العقول بهجرة عقول داخلية.



3. النزيف الأساسي للعقول وهو إخفاق بعض الدول النامية في الاهتمام بعقول مواطنيها نتيجة للعديد من العوامل لعل أهمها هو نقص الإمكانيات و سوء التغذية الذي تعاني منه الأمهات و الأطفال في العالم الثالث. بالإضافة إلى العوامل السياسية وحجب المعرفة لأهميتها في الوعي بالحقوق و الدفاع عنها يعني النضال من أجل الحرية و ترسيخ مفاهيم الديمقراطية الحقيقية "قويدر، 2007، 19".

وعلى الرغم من أن اهتمامنا ينصب أساساً على مشكلة هجرة العقول العربية و تأثيرها على برامج التنمية المستدامة في الوطن العربي إلا أننا نود أن نشير إلى أن ظاهرة هجرة العقول هي ظاهرة عالمية تمس بلداناً كثيرة إلى جانب البلدان العربية حيث تشير الدراسات المتوفرة إلى أن هجرة العقول أو الأدمغة هي واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد الصيني المعاصر. فقد قرر أكثر من "50.000" طالب صيني البقاء في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى حوالي "10.000" في كندا و أكثر من "20.000" في استراليا "قويدر، 2007، 79".

نظراً لما في ظاهرة هجرة العقول من عكسية مختلفة على البلدان المصدرة - الفاقدة - فقد اهتم بعض الباحثين بدراسة هذه الظاهرة لتحديد حجمها، و تشخيص أسبابها، و اقتراح الحلول المناسبة لها. ومن هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر هناك دراسة سعود الدين العنتري التي سعت إلى التعرف على هجرة العقول المتميزة بشكل عام، و ليس العلماء العرب فقط، فهناك هجرة العقول المتميزة من الهند، و باكستان، و الصين، و بعض الدول الأفريقية في اتجاه الدول الصناعية الكبرى مثل فرنسا و ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلخ وذلك لعدة أسباب أو أمور أهمها ما يلي:

1. إن الدول العربية لا تميز كثيراً بعض الأحيان بين المتميز وغير المتميز بنفس المقياس لبعض الأمور الأخرى.
2. مجال البحث في العلوم المختلفة يتيح بين خيارين الاستكانة و القبول بالأمر الواقع و الخيار الثاني القبول بالعروض المغرية من الدول الأجنبية.
3. بعض من لديهم ملكة العقل المتميز تدفعه إلى الهجرة إلى الدول الأجنبية لتحقيق طموحه العلمي الذي لا يحققه الموقع الذي يشغله في بلاده.
4. بعض الكفاءات العلمية الموفدة للدول الأجنبية لتلقي العلم تجد فرصة سانحة لها في الدول الموفدة إليها فتقرر البقاء و الاستقرار في تلك الدول "العنتري، 2009، 27".

وذهبت دراسة شبكة العلماء العرب المهاجرين في الخارج، و التي عرضت نتائجها في المؤتمر الأول للعلماء العرب في الخارج في عمان - الأردن عام 1992م - إلى التعريف والكشف عن مواقع الكفاءات العلمية في



الدول العربية والأجنبية، و رصد مساهمتها في مسيرة التقدم العلمي الحديث، وذلك كخطوة أولى لإعداد دليل متكامل عنها من أجل وضع هذه الحقائق في متناول أصحاب القرار السياسي، و الأكاديمي، و الصناعي، و الاقتصادي. ولقد بينت هذه الدراسة أيضاً أن الكفاءات العلمية المهاجرة تتنوع ما بين حملة الدكتوراه، و الماجستير و أن من الكفاءات العربية المهاجرة أساتذة جامعات، و باحثين متميزين؛ فمثلاً تشير الإحصائيات الأولية إلى وجود 1284 أستاذاً جامعياً في مجال الهندسة التطبيقية، و 1169 أستاذاً في مجال العلوم الزراعية، و 1125 أستاذاً في مجال الصحة، و 2225 أستاذاً في مجال الرياضيات، و العلوم التطبيقية، و 1136 أستاذاً في مجال العلوم الإدارية؛ و تقدر نسبة العقول المهاجرة في المجال العلمي بحوالي 20 % من المتخصصين في الدول الأجنبية "شبكة العلماء العرب المعاصرين، 2009".

وبما أن هجرة العقول أو الأدمغة هي ظاهرة عالمية من جهة و جزء من ظاهرة الهجرة الدولية بصفة عامة من جهة ثانية فإنه يمكن القول أن ظاهرة هجرة العقول تخضع بشكل عام لعوامل الطرد و لعوامل الجذب شأنها في ذلك شأن ظاهرة الهجرة بشكل عام. هذا و لقد قسم الأستاذ الدكتور علي الهادي الحوات عوامل الطرد وعوامل الجذب المرتبطة بالهجرة في كتابه الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي إلى عوامل اجتماعية و عوامل اقتصادية و عوامل سياسية "الحوات، 2007، 14".

● مشكلة هجرة العقول العربية:

في كل عام تفقد الدول العربية النامية الآلاف من الكفاءات العلمية من مهندسين، وأطباء وعلماء، وفنين يتوجهون إلى الدول الغنية بغية تعزيز أوضاعها العلمية، والثقافية، والصحية وفي الوقت نفسه تتسبب هجرتهم تخلف مجتمعاتهم وبؤسها المتزايد لان التطور هو نتاج التنمية البشرية أكثر مما هو حصيلة الغنى الاقتصادي⁽¹⁾. وهجرة العقول من الدول العربية، تمثل مشكلة وجرحاً نازفاً تضعف الجسد العربي، و تقف حاجزاً كبيراً في طريق التنمية العربية من خلال استنزاف العنصر الأثمن، و الثروة الأعلى من بين العوامل الضرورية للنهوض بتنمية حقيقة متينة الأسس، قابلة للتطور، و الاستمرار .

1. قدرت الولايات المتحدة الأمريكية خسارة الدول النامية من نقد الكفاءات العلمية تقدر بحوالي 464 مليون دولار أمريكي .



بدأت ظاهرة هجرة العقول العربية بشكل محدد منذ القرن التاسع عشر، و بخاصة في سوريا، ولبنان، والجزائر، وليبيا، ومصر، حيث اتجهت هجرة الكفاءات العلمية السورية و اللبنانية إلى فرنسا و دول أميركا اللاتينية، فيما اتجهت الهجرة من الجزائر إلى فرنسا، وليبيا إلى إيطاليا. وفي بداية القرن العشرين ازدادت هذه الهجرة، و لا سيما خلال الحربين العالميتين الأولى و الثانية؛ و في السنوات الخمسين الأخيرة هاجر من الوطن العربي ما بين 25-50% من حجم الكفاءات العربية. لذا فإن ظاهرة هجرة العقول أصبحت من أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد العربي، و على التركيب الهيكلي للسكان، و القوى البشرية، و اكتسبت هذه الظاهرة أهمية متزايدة عقب تضاعف أعداد المهاجرين، و خاصة من الأطر العلمية المتخصصة، و انعكاسات ذلك على خطط التنمية العلمية، و الاقتصادية، و الاجتماعية في الوطن العربي⁽¹⁾.

و لكي ندرك أبعاد المشكلة، و خطورتها على واقع البلدان العربية، و مستقبل عملية التنمية فيها، قد يبدو من المفيد أولاً إيراد بعض الأرقام حولها.

تشير الإحصاءات المأخوذة من الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية، و منظمة العمل العربية، و منظمة اليونسكو، و بعض المنظمات الدولية، و الإقليمية المهتمة بهذه الظاهرة إلى الحقائق التالية :

- يسهم الوطن العربي في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية .
- إن 50% من الأطباء و 23% من المهندسين و 15% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون متوجهين إلى أوروبا، و الولايات المتحدة، و كندا بوجه خاص.
- إن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم .
- يشكل الأطباء العرب العاملون في بريطانيا حوالي 34% من مجموع الأطباء العاملين فيها.
- إن ثلاث دول غربية غنية هي الولايات المتحدة، و كندا، و بريطانيا تصطاد 75% من المهاجرين العرب، حيث تجتذب هذه الدول الثلاث نحو 75% من العقول العربية المهاجرة⁽²⁾.

1. أكرم إلياس، هجرة العقول العربية للغرب "بيروت، دار الجيل للطباعة ، 1998م" ص 25.

2. الاتحاد البرلماني العربي، مرجع سبق ذكره، ص 1.



• بلغت الخسائر التي منيت بها البلدان العربية من جراء هجرة الأدمغة العربية 11 مليار دولار في عقد السبعينات⁽¹⁾.

و تأخذ هجرة الكفاءة العلمية منحنيين رئيسيين : الهجرة المباشرة، وذلك بأن يأخذ الفرد قراراً في بلده، و يتركها مهاجراً إلى الخارج، وذلك لأسباب متعددة تبدأ من عدم وجود المراكز و الخطط العلمية، إلى جانب المعوقات التي تحد من نشاطه، و مشاركته في بحوثه، و اختصاصه؛ و في دراسة حديثة نسبياً عن عدد العلماء، و التكنولوجيين العرب المتميزين في الجامعات الأمريكية والكندية، تبين أن هناك في أواسط عقد التسعينات حوالي 400 عالم، و تكنولوجي عربي متميز في مجالات الهندسة النووية، والبيولوجية، و الميكانيكية، و هندسة المواد، و الكمبيوتر، و هندسة الطيران، و النسيج، وغيرها من الفروع، و حوالي 140 عالماً، و تكنولوجياً عربياً مميّزاً في مجال العلوم الحياتية، و الزراعية مثل أحياء الجينات، و أحياء الخلايا، و الجزئيات، و علم التشريح ، و علم النبات، و التغذية و غيرها؛ هذا إلى جانب حوالي ستين عالماً في المجال الصحي، و 130 عالماً في العلوم الطبيعية، و الرياضيات، و 110 في العلوم الإدارية، و الاقتصادية، و المصرفية و المحاسبة.

أمام هذه الحقائق و الأرقام تصبح مسألة هجرة العقول العربية، سؤالاً في غاية الخطورة، خاصة في ظل التداعيات العالمية الأخيرة المرتبطة باتساع الفجوة المعرفية بين البلدان الغنية الصناعية و البلدان النامية ، بغض النظر عن ارتفاع المداخل الاقتصادية لبعض من هذه البلدان النامية.

وطول السنوات الممتدة من منتصف القرن العشرين، و عقب حصول الكثير من البلدان النامية على استقلالها السياسي من الاستعمار العسكري الكلاسيكي القديم، و حلم التنمية يراود كافة هذه البلدان، على اعتبار أن التنمية هي القاطرة التي ستقودها نحو مزيد من الازدهار و التقدم، أسوة بما حدث في البلدان الصناعية، التي خرج أغلبها منهك القوى من الحرب العالمية الثانية .

و في ظل السعي الدؤوب من قبل تلك البلدان - أي النامية - نحو تحقيق تنمية شاملة من أجل النهوض باقتصادياتها، كان لا بد من الاهتمام بالعنصر البشري في مشروعات التنمية المطروحة، لكن الذي حدث أن غالبية

1. خالد غزال، نتائج و تداعيات هجرة الأدمغة العربية "مجلة البرلمان العربية، السنة الثانية و العشرون ، العدد الثاني و الثمانون، ديسمبر 2007م"

أخذت هذه الدراسة من الموقع الإلكتروني التالي : <http://www.balagh.com/thaqafa/shoptdnp.htm2>



هذه البلدان، نظرت إلى التنمية على أنها مجرد نهوض بالمستويات المعيشية لمواطنيها فقط، و تناست تماماً البعد الإنساني البشري المتمثل في القوى البشرية المتاحة بهذه البلدان.

و لما كان الكثير من أبناء هذه الشعوب قد أتاحت له فرص التعليم، فقد نبغ من بين هؤلاء الكثيرون، ممن كان يؤمل منهم أن يحققوا مكائات و إنجازات علمية ضخمة في أوطانهم، و لكن الذي حدث كان على العكس تماماً من ذلك، ففي ظل الإهمال المتواصل من قبل الأنظمة و الحكومات لتلك العقول، و التركيز فقط على البعد الاقتصادي في مشروعاتها التنموية، لم يكن أمامها - أي تلك العقول - إلا قرار الهجرة نحو الشمال المتقدم، كي تجد لنفسها متنفساً، تستطيع من خلاله تحقيق طموحاتها العلمية، وهو الأمر الذي عبرت عنه الكثير من الأعمال الأدبية ، فموسم الهجرة إلى الشمال للطيب صالح ، ما هي إلا أقصوصة عن هجرة العقول العربية نحو الغرب، و التناقضات التي تتحملها في ظل صراعها بين حضارة متقدمة، و بناء ثقافي تقليدي ترسخ في الأذهان لسنوات طويلة .

إن مشكلة هجرة العقول العربية أو ما أطلق عليه البعض نزيف العقول، تستحق الدراسة المتعمقة، و هو أمر يستوجب أكثر من مجرد ورقة بحثية، تلقي الضوء على حقيقة هذه الظاهرة، و بعض الأبعاد المسئولة عن تشكلها، و هنا تأتي هذه الورقة البحثية حول موضوع هجرة العقول العربية للخارج، عسى أن نسهم من خلالها في إلقاء مزيد من الضوء، و تركيزه على بؤرة الاهتمام بهذا الموضوع الحيوي، الذي يجب أن ترصد له الإمكانيات، و الجهود الضخمة من قبل المؤسسات البحثية المعنية بالشأن العلمي، و الثقافي العربي، فقد آن الأوان لنقد سياسة دفن الرؤوس في الرمال و النظر إلى هذا الموضوع من زاوية المنطق و الواقع، من زاوية الخسائر الفادحة التي منيت بها مجتمعاتنا في ظل فقدان هذه الطاقة البشرية الهائلة، التي كان لها الفضل في تطوير العلم في الغرب، فما من مؤسسة غربية تعمل في مختلف مجالات العلوم، إلا وكان للعقول العربية نصيب يعتد به في تأسيسها ونهضتها، و ذلك باعتراف العالم أجمع.

لقد وجدت ظاهرة هجرة الأدمغة العربية اهتماماً كبيراً من قبل الكتاب، و الباحثين، و المهتمين بقضايا علم الاجتماع، و لقد عقدت العديد من المنتديات و الملتقيات لمناقشة القضية و منها على سبيل المثال ندوة (أكوا) التي عقدتها الأمم المتحدة حول (هجرة الكفاءات العربية) عام 1981م، و ملتقى المفكرين، و الكتاب العرب في المهجر الذي عقد في ديسمبر 1986م، و أسهمت هذه المحاولات في وجود تحليل عميق لفهم دوافع هذه الظاهرة، و تحديد سببها، و إيجابياتها، و ذلك من خلال تقييم التجارب الشخصية للمهاجرين، حيث استطاعت أن تحدد بدقة العلاقات المتشابكة بين مفاهيم الهجرة، و الاغتراب، و المنفى.



● الأسباب الرئيسة لهجرة العقول العربية:

أشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في الوطن العربي لعام 2002 م أن عدد الخبراء، و الاختصاصيين والفنيين المهرة العرب المهاجرين الى الدول المتقدمة يفوق المليون، كما أكدت تقارير أخرى أن عدد المهاجرين العرب من حملة الشهادات العليا إلى أمريكا، و أوروبا الغربية بلغ حوالي نصف مليون مهاجر .

و بمتابعة البحث في خضم الأرقام لتحديد حجم المشكلة نجد أن أحد مراكز البحوث الفرنسية قد استقطب 1600 إطار علمي من دول المغرب العربي فقط، منهم 700 مغربي، و 500 جزائري، و 450 تونسيا.

للتدليل على خطورة الظاهرة التي تتفاقم من عام إلى آخر تتحدث الأرقام أيضاً بان هناك أكثر من 54% من خريجي الجامعات الغربية من الطلبة العرب لم يعودوا إلى بلادهم بعد انتهاء تحصيلهم العلمي العالي في الدول الغربية، رغم أن جزءاً كبيراً منهم لم يتمكن من ممارسة عمل علمي في بلد الهجرة يتناسب مع شهادته، بل إن جزءاً منهم يمارس أعمالاً تجارية، أو خدمية دافناً عشرات السنين من الدراسة، و التحصيل العلمي في بركان الهجرة .

نتبع السير عبر الأرقام الإحصائية التي توضح حقيقة الواقع، و نشير إلى أن حوالي 100 ألف من أرباب المهن، و خاصة الباحثين و المهندسين و الأطباء تهاجر سنوياً من ثماني دول عربية هي مصر، تونس، سوريا، المغرب، لبنان، الجزائر، الأردن، و العراق "قبل الاحتلال". و تؤكد إحصائية أخرى أن عدد المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1977م و حتى عام 2005 م قد تجاوز الـ 750 ألف من أصحاب الشهادات الجامعية .

إن الأطباء العرب العاملين في بريطانيا يشكلون 34% من مجموع الأطباء العاملين في بريطانيا. علماً أن هؤلاء الأطباء يعالجون آلاف المرضى العرب الساعين إلى بلاد الغرب للمعالجة، الأطباء عرب و المرضى عرب، و لكن مكان المعالجة أوروبا! أليس في ذلك مدعاة للغربة و الألم، وإذا أضفنا إلى ذلك الرأسمال العربي الذي قد يكون مساهماً في تجهيز المشفى بشكل مباشر أو غير مباشر ، يصبح العجب أكبر⁽¹⁾.

و الحقيقة أن الأسباب التي تكمن خلف مشكلة هجرة العقول العربية ، كثيرة متداخلة يصعب معها الجزم بجمعية تأثير أحدها دون الآخر. و نظرياً تقع هذه الأسباب ضمن وجود قوى إما دافعة لهذه الأدمغة إلى خارج الوطن العربي أو جاذبة تستقبل هذه العقول.

1. المعهد الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2002م.



إن تحليل قوى دفع الأدمغة إلى خارج الوطن العربي لا يتم إلا بتحليل قطاع عريض من الواقع العربي، تنشط بداخله مسارات النظم السياسية و التقدم المهني و أنظمة البحث العلمي .

في المسار السياسي تشيع في الوطن العربي حالات من التحولات السياسية، و الحروب الأهلية، و الرقابة الذاتية على الفكر، و محاولات لصهر المفكرين في أجهزة المؤسسات الحكومية، و هي عوامل دفع قوية للمثقف العربي لدرجة تجعل منه لاجئاً أكثر منه عقلاً مهاجراً هذا في ظل عجزه عن مواجهة التحديات الكبرى التي تحدى بالأمة العربية بسبب هذه العوامل و غيرها.

أما في مجال أنظمة البحث العلمي، و السياسات التقنية فيدفع بالأدمغة العربية إلى الخارج ببطء التطور في التعليم الجامعي الرفيع المستوى بسبب عدم توفير الاقتصاد العربي سوقاً للبحث و التطوير ذلك في ظل الخلل الأكاديمي الواضح في الجامعات العربية، و عجز المجتمع العربي عن استيعاب الطاقات الإبداعية.

إن أثر هذه العوامل في دفع الأدمغة العربية إلى خارج الوطن العربي يختلف من قطر عربي إلى آخر. غير أن عوامل الطرد الاقتصادية، و تلك المتعلقة بالأوضاع الأكاديمية، و الأبحاث التقنية هي التي تسهم بصورة كبيرة في تشكيل قوى دفع الأدمغة إلى خارج الوطن العربي، كما أن وجود شبكات، و مجموعات للعلماء العرب في المهجر يسعون لاستقطاب طلاب الدكتوراه والدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، و التطبيقية في ظل الخلل الأكاديمي في الوطن

العربي؛ و يمكن القول أيضاً إن الحضور الفاعل للمفكرين و الباحثين و الكتاب و العلماء العرب في أوروبا و الولايات المتحدة يشكل جزءاً مهماً في فهم طبيعة دوافع الهجرة، و فيه دلالة على أن المجتمع العربي لا يزال قاصراً عن استيعاب هذه الطاقات، والاستفادة من معارفها و خبراتها في تحقيق تقدمه⁽¹⁾.

و يشير نصر الحايك إلى عددٍ من الأسباب تكمن خلف ظاهرة هجرة العقول العربية، يأتي في مقدمتها: الحروب في المنطقة، كالحرب الأهلية في لبنان خلال 17 عاماً، و الحروب على أرض العراق، و العمليات الإرهابية في الجزائر، و غيرها.

ويضيف الحايك أيضاً: من العوامل الفارق الحضاري و التكنولوجي بين البلدان العربية من جهة و البلدان الغربية من جهة أخرى، هذا الفارق الذي جذب أكثر من 75% من مجموع العقول المهاجرة إلى أربع دول فقط هي الولايات المتحدة الأمريكية، و كندا، و بريطانيا، و فرنسا. هذا الفارق الحضاري الذي يغري بمستقبل علمي أفضل، و

1. علي عثمان، هجرة الأدمغة العربية نزيف مستمر .. فيلإ متى ؟ "مجلة العالم الإسلامي"، العدد 1785، الإثنين 21 محرم 1424 هـ" ص 15.



رفاهية اقتصادية، فضلاً عن ذلك يشير الحايك إلى ضعف الشعور بالمواطنة عند هؤلاء الذين فضلوا الهجرة على البقاء، وقد يكون من أهم أسباب إضعاف ذلك الشعور هو انعدام الحرية في معظم الدول العربية.

كما يؤكد الحايك على أهمية العامل الاقتصادي متمثلاً في المستوى المعيشي المنخفض للكوادر العلمية في الوطن العربي، و يتضح ذلك من خلال عودة أعداد كبيرة من الكادر العلمي إلى بلد الدراسة الأجنبي بعد أن قضى سنوات يعمل في بلده بعد حصوله على شهادة الدكتوراه من البلدان الغربية. و أخيراً يشير الحايك إلى انتشار ثقافة الهجرة، و اعتبارها أهم الحلول، و أسهلها للمشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية التي يتعرض لها الإنسان؛ إن انتشار تلك الثقافة أدى إلى إضعاف الشعور بالمواطنة من جهة، و إلى زيادة هجرة الأدمغة العربية للغرب، وبالتالي انخفاض نسبة الكادر المؤهل داخل الوطن، و احتلال الكادر غير المؤهل الأماكن الفارغة في البنية العلمية، و الاقتصادية، مما ينتج عنه تراجع في النمو الاقتصادي و تباطؤ في التقدم العلمي⁽¹⁾.

و يتضح من هذا التحليل في دوافع ظاهرة هجرة الأدمغة العربية أنها نتيجة حتمية لوجود عوامل طرد متمثلة بصفة رئيسة في الخلل الأكاديمي بالجامعات العربية، و عدم ثقة المثقف العربي في المؤسسات الثقافية الرسمية، و عجز المجتمع العربي عن استيعاب الطاقات الإبداعية .

و تتركز معظم الأسباب الحقيقية لهجرة معظم العلماء في العوامل الاقتصادية، و السياسية، و الاجتماعية ، فعلى الصعيد الاقتصادي يبرز انخفاض رواتب العلماء، مقارنة مع أمثالهم، و على الصعيد السياسي يجدون أنفسهم في تعارض مع البيئة السياسية في مجتمعاتهم فيقدمون على الهجرة إلى مجتمعات يعتقدون أنها توفر لهم بيئة ملائمة يستطيعون أن يمارسوا حياتهم فيها في مناخ من الحرية .

أما العوامل الاجتماعية، و أسلوب و أنماط الحياة المعيشية السائدة تبرز عدم التكيف مع واقعهم، و تشير التقديرات إلى أن تفاقم ظاهرة البطالة مع مرور الزمن، و استمرار الفجوة بين معدلات النمو السكاني، و النمو الاقتصادي سيزيد من عوامل الطرد، و يدفع بأعداد إضافية من القوة العاملة بمستوياتها العلمية، و المهنية العادية، و العالية إلى الهجرة الخارجية، و هذا ما يمثل تحدياً فعلياً وأساسياً يواجه جميع الاقتصاديات العربية، و خاصة في ظل المستجدات الدولية القائمة على المزيد من الانفتاح، و المزيد من التنافس، خاصة أن الواقع العربي و الإسلامي من حيث المخزون الجيد من المواد الأولية، و سعة الأسواق، و اليد العاملة، والمناخات المتنوعة، يتطلب حقاً إرادة سياسية بالدرجة الأولى، تعزز مناخات الحرية و العدالة والمساواة .

1. لمزيد من التفصيل، أنظر: نصر الحايك ، هجرة العقول العربية: <http://www.reefnet.gov.sy/phpBB2/viewtopic.php>



ثم يأتي دور الإصلاح الاقتصادي الشامل لكامل البنى، و الهياكل القديمة مترافقاً مع الانحياز الكامل لدور المعرفة باعتبارها قوة أساسية في عملية التغيير و الإصلاح، وبذلك يستحق العالم العربي والإسلامي أن يجد مكانه بين الأمم المتقدمة، و يتطلع علماءؤه، و مفكروه إلى الإسهام الفعلي في إقامة المجتمع الإسلامي العربي الموحد، بحيث تعالج كل الأسباب الحقيقية للبطالة، و الفقر، و تدني مستوى الدخل الفردي، و الأهم من كل ذلك أن تقدم المجتمعات و حضارتها يقترنان باحترام علمائها، و مفكرها، و مبدعها، و بقدر توسيع المشاركة الحقيقية لشعوبها، و احترام خياراتها، و في مقدمتها احترام حقوق الإنسان، و الالتزام بالمواثيق الدولية.

و على ذلك فإن جميع الدراسات التي تناولت موضوع هجرة الأدمغة في الوطن العربي تجمع على أن هذه الهجرة هي نتيجة لتشابك جملة من الأسباب و العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الشخصية . و يصنف الباحثون هذه الأسباب في نوعين هما:

أ. الأسباب الرئيسة الدافعة الى الهجرة:

1. ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات العلمية.
2. انعدام التوازن في النظام التعليمي، أو فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم، و مشاريع التنمية.
3. عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي، و الإشكالات التي تعترى التجارب الديمقراطية العربية، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغبرة في أوطانهم، أو تضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية، و أكثر استقراراً.
4. إلى جانب هذه الأسباب الأساسية يمكن أن توجد عوامل أخرى موضوعية أو ذاتية، تدفع أصحاب الخبرات إلى الهجرة، كالبيروقراطية الإدارية و أنظمة الخدمة المدنية، و بعض التشريعات، و التعهدات، و الكفالات المالية التي تربك أصحاب الخبرات، إلى جانب أسباب عائلية، أو شخصية فردية.
5. سفر أعداد من الطلاب إلى الخارج ، إما لأنهم موهوبون بشكل غير اعتيادي و يمكنهم الحصول على منح دراسية، أو لأنهم من عائلات غنية، و بالنتيجة يندفعون إلى التوائم مع أسلوب الحياة الأجنبية و طرقها حتى يستقروا في الدول التي درسوا فيها⁽¹⁾، إذ إن فرصة "السفر" هذه وفرت لهؤلاء الطلاب الاطلاع على تجارب

1. زينيو بريجنسكي، بين عصرين أميركا و العصر التكنوالكتروني، ترجمة محبوب عمرة "بيروت، دار الطليعة ، 1980م" ص65.



- المجتمعات الأخرى، والتأثر بما هو موجود فيها من وسائل العيش، إضافة إلى توفر الجو العلمي المناسب بالمقارنة بين الحالة الموجودة في الدول العربية، وبين ما موجود في الدول المتقدمة.
6. إن تكيف كثير من طالبي العلم مع الحياة في الدول الأجنبية، ومن ثم زواجهم من الأجنبيات، وما يترتب على ذلك، من إنجابهم للأولاد، يضع المهاجر أمام الأمر الواقع فيما بعد، إذ يصعب عليه ترك زوجته، و أولاده لاعتبارات عديدة منها أن زوجته و أولاده قد لا يستطيعون العيش في بلده الأصلي، و هم غير مستعدين لمصاحبتهم، كما أن كثيراً من التشريعات تضع أمامه العراقيل في حالة رغبته العودة إلى البلد الأصلي، منها على سبيل المثال عدم تعيين المواطنين المتزوجين بأجنبيات بمناصب عالية في بعض الدول العربية، وقد لا يستطيع توفير امتيازات لعائلته كذلك التي كانت متوفرة لديه سابقاً، ومع تقادم الأيام تنتهي لدى المهاجر فكرة العودة إلى الوطن الأصلي⁽¹⁾.
7. و يرى بعض الباحثين أن من الأسباب الرئيسة، في بعض الدول العربية لهجرة العقول العربية، هو حالة الركود في تطور القوى المنتجة، و الذي وجد تعبيراً له في بقاء وسائل الإنتاج متمثلة في الصناعة، و الزراعة، وصيد الأسماك، و الرعي و غيرها دون تغيير، و حرمان سكان المجتمع من أبسط الخدمات الإنسانية، كتوفير مياه الشرب، و الكهرباء، و الرعاية الصحية، وبرزت هذه الحالة في الدول العربية الفقيرة غير النفطية بصورة خاصة⁽²⁾.
8. يعاني بعض العلماء من انعدام وجود اختصاص حسب مؤهلاتهم كعلماء الذرة، و صناعات الصواريخ، والفضاء ، ناهيك عن مشاكل عدم تقدير العلم، و العلماء في بعض الدول، وما أصدق قول روبرت مكنمارا مدير البنك الدولي السابق، و الذي ذكر في هذا الصدد: "إن العقول تشبه القلوب بصفة عامة في أنها تذهب إلى حيث تلقى التقدير"، و كذلك العقبات الناتجة من عدم ثقة بعض الدول العربية بالعلماء بما يحملونه من أفكار جديدة، و تخلف النظم التربوية و البطالة العلمية التي يواجهونها ، و مشاكل عدم معادلة الشهادات⁽³⁾.

1. فاطمة زهرة افريجة، عوامل هجرة الكفاءات بالجزائر "بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية" ص 155-157.

2. محمد جعفر زين، هجرة العقول في إطار التحولات الاجتماعية الجارية في اليمن، ندوة هجرة الكفاءات العربية التي نظمتها الاكوا "بيروت،

مركز دراسات الوحدة العربية" ص 75-76.

3. إلياس زين، مرجع سبق ذكره، ص 96.



9. صعوبة أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الامر الذى يؤدي بهم الى أن يصبحوا إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملاً يناسب اختصاصاتهم العلمية في بلدانهم ، وعدم توفير التسهيلات المناسبة ، و عدم وجود المناخ الملائم لإمكانية البحث العلمي⁽¹⁾.

وهنا يحاول الباحث استعراض الأسباب التي تجذب عدد كبير من العقول العربية.

ب. الأسباب الجاذبة لهجرة العقول العربية:

لا تتمثل الأسباب الكامنة في هجرة العقول العربية في الظروف الطارئة لهذه العقول فقط، فهذه العوامل أو الظروف لا تمثل إلا إحدى وجهي الحقيقة، أما الوجه الآخر، فيتمثل في العوامل الجاذبة، وهنا يتضح لنا أن ظاهرة هجرة العقول أو الأدمغة العربية لا تختلف عن أي نمط من أنماط الهجرة الأخرى، فالهجرة على وجه العموم، يرجعها المشتغلون بالجغرافيا البشرية إلى عوامل طرد، و عوامل جذب، ومن عوامل الجذب الهامة في هجرة الأدمغة، و العقول العربية ما يلي :

1. رغم وقوف الدول الغربية ضد هجرة مواطني الدول النامية إليها إلا إنها تتبنى سياسات مخططة، ومدروسة بدقة لاجتذاب أصحاب الكفاءات و المهارات الخاصة من هذه الدول ، و على سبيل المثال، أصدر الكونجرس الأمريكي قراراً بزيادة تصاريح الحصول على بطاقة الإقامة للخريجين الأجانب في مجالات التكنولوجيا المتطورة من (90) ألفاً في السنة إلى (150) ألفاً ثم إلى (210) آلاف خلال العام الماضي⁽²⁾.
2. تهيئة الدول الرأسمالية المتقدمة المحيط العلمي الأكثر تقدماً، و الذي يحفز على مواصلة البحث، و التطوير، و زيادة الخبرات حيث إن ظروف العمل في البلدان المتقدمة وسيلة لتحقيق الطموحات العلمية بما توفره من فرص للبحث العلمي ووسائله المختلفة.

1. المرجع سبق ذكره، ص 106.

2. لمزيد من التفصيل، أنظر: مجلة البلاغ على شبكة الإنترنت.



3. توفير الثروات المادية الضخمة التي تمكنها من تمويل فرص عمل هامة، و مجزية مادياً، و تشكل إغراء قوياً للعقول العربية بما توفره من مستوى معاشي ممتاز، و ضمانات اجتماعية وخدماتها العديدة، فضلاً عن توفر كل وسائل الاستهلاك و الرفاه المادي و تسهيلات⁽¹⁾.
4. انخفاض نسبة العقول العلمية في الدول المتقدمة صناعياً بسبب انخفاض نسب الولادة و عدد المتخصصين في الفروع العلمية و التقنية مما يجعلها تبحث عن عقول و كفاءات أجنبية، و تقدم لها الإغراءات المادية ملء هذا الفراغ، و بخاصة في السنوات الأخيرة، حيث وصلت غالبية الدول المتقدمة الى مستوى دون النمو السكاني الصفري، بينما يسير هذا المعدل في دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية في الاتجاه المعاكس⁽²⁾.
5. إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي، و التجارب التي تثبت كفاءاتهم، و تطورها من جهة، و تفتح أمامهم آفاقاً جديدة أوسع و أكثر عطاءً، من جهة أخرى⁽³⁾.

● هجرة العقول العربية وآثارها السلبية على البلدان العربية :

من البديهيات المعروفة أن العناصر السكانية، أي عدد السكان، و تلاحمهم القومي، و مستواهم الاقتصادي، و الاجتماعي و الثقافي و الصحي، إلى جانب عدة عناصر أخرى، كالعناصر الطبيعية والاقتصادية، تشكل عناصر قوة للدولة⁽⁴⁾. ورغم مصداقية هذه البديهية، إلا أن واقع الحال، و كما ثبت بتجارب العالم، بأن هناك دوراً بارزاً، و مؤثراً لمدى التطور العلمي، و التقني الذي وصله أي شعب، على قوة الدولة و بالتالي على دورها الإقليمي و الدولي. صحيح أن التطور العلمي و التقني هو عملية دينامية تعتمد في المقام الأول على الموارد المخصصة لها والأشخاص المتوفرين للعمل فيها والأساس التعليمي الذي يدعمها أخيراً والبس أخرا التجديد⁽⁵⁾، ولكن في الدول العربية ورغم توفير الرأسمال النفطي لبعضها، و الذي لا يمكن لوحده أن يفعل شيئاً عجائبياً، وبالتالي فإن أي فهم جاد

1. مجلة الاتحاد البرلماني العربي، مرجع سبق ذكره، ص 2.
2. ليسترثرو، مستقبل الرأسمالية، ترجمة فالح عبد القادر حلمي "منشورات بيت الحكمة 2000م" ص 204.
3. عبد الرحمن منذر، الفجوة المعرفية بين الشمال و الجنوب "بيروت، الدار الدولية للنشر و الطباعة، 2002م" ص 126.
4. صباح محمود مجد، الأمن القومي العربي "بغداد، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر 1980م" ص 15.
5. زيغنيو بريجنيسكي، مرجع سابق، ص 43.



لمتطلبات النمو الحضاري العربي المتكامل مع تاريخ الحضارة العربية نفسها يرجع إلى استيعاب "دور العقل العربي" في صياغة الواقع المعاصر للحياة العربية، فمنذ عدة عقود تراجع العقل العربي، و تسارعت الدورات الاقتصادية لا على صعيد الإنتاج الصناعي، و الزراعي، و العلاقات العشائرية فحسب، بل على صعيد التعامل مع العقل. و لدرجة أن الأرقام المتوفرة عن إعداد المهاجرين من العلماء العرب إلى الغرب، تشير طبقاً لإحصاء أجرته منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة ، بأن حوالي (100.000) من أرباب المهن، و على رأسهم العلماء، و المهندسون، و الأطباء، و الخبراء و الطلاب يهاجرون من ثمانية أقطار عربية هي: لبنان ، سوريا ، الأردن ، العراق ، مصر ، تونس ، المغرب ، و الجزائر، كما أن 70% العلماء الذين يسافرون إلى الدول الغربية للتخصص لا يعودون إلى دولهم⁽¹⁾. لذا فإن المخاطر المترتبة عن هجرة العقول العربية ذات تأثيرات مركبة، كونها خسارة فادحة في ميادين عديدة .

و على ذلك تفرز هجرة العقول العربية إلى البلدان الغربية عدة آثار سلبية على واقع التنمية في الوطن العربي. ولا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية فحسب، ولكنها تمتد أيضاً إلى التعليم في الوطن العربي وإمكانات توظيف خريجيه في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية. وهنا يحاول الباحث التطرق إلى التداعيات المترتبة على هجرة العقول العربية للإجابة عن التساؤل الثاني والذي ينص على التداعيات المترتبة على هجرة العقول العربية، ومن أهم الانعكاسات السلبية لنزيف العقول:

1. ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول العربية التي تصب في شرايين البلدان الغربية، بينما تحتاج التنمية العربية لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد، و التعليم، والصحة، والتخطيط، والبحث العلمي والتقني.
2. تبيد الموارد الإنسانية والمالية العربية التي أنفقت في تعليم، وتدريب الكفاءات التي تحصلت عليها البلدان الغربية دون مقابل.
3. ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في البلدان العربية بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للعرب المهاجرين في البلدان الغربية .
4. تمثل هجرة العقول العربية استنزافاً لشريحة مؤثرة وفاعلة في المجتمع العربي، ولها دور بارز، وبالذات في المرحلة الحالية، حيث شرعت أغلب البلدان العربية، وبخاصة النفطية منها بتنفيذ خطط تنموية واسعة النطاق، و هي بلا شك بأمس الحاجة إلى الكفاءات العلمية، و الأيدي العاملة المدربة القادرة على النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها إلى مستوى الطموح .

1. إلياس زين، مرجع سبق ذكره، ص7.



5. تعتبر هجرة العقول العربية خسارة في مجال التعليم في جميع مراحلها ، فمن المعلوم أن البلاد العربية تعد من أكثر المناطق في العالم (أمية) ؛ إذ يبلغ معدل الأمية في الوطن العربي حالياً نحو 49%، و لا يزال هذا المعدل هو "الأعلى" في العالم مقارنة بمعدل 30% في الدول النامية، و 1.4% في الدول المتقدمة، و يعني المعدل الحالي وجود أكثر من (70) مليون أمة في الوطن العربي⁽¹⁾، و يشكل هذا الرقم أحد المعوقات الرئيسية أمام التنمية العربية في عصر تمثل فيه الكفاءات العلمية، و التقنية، و المعرفة المصدر الرئيسي للميزة النسبية، و أساس التفوق، و التنافس بين الأمم .

6. ومن المخاطر البالغة الأثر لهجرة العقول العربية، تلك الخسائر المتمثلة في هدر الأموال الطائلة على الطلبة الذين نالوا هذه الكفاءات المتقدمة، حيث تتحمل دولهم، سواء أكان الطالب يدرس على حسابه الخاص أم على حساب حكومته، فإن رأس المال المصروف يمثل خسارة للاقتصاد الوطني، و مما لا يقبل الجدل أن قيمة العلماء، و الاختصاصيين تتجاوز كل حساب بالقيمة المادية، و لكن إذا ما تم حساب الخسارة بالدولار، فإن تعليم، و تدريب العالم الواحد، و قدر بمحدوده الدنيا بنحو (20.000) ألف دولار أمريكي طبقاً لسعر أساس اتخذ عام 1972م⁽²⁾، ولو تم إضافة فروقات الأسعار الحاصلة في الأسواق العالمية للسنوات التالية لسنة سعر الأساس فرما تصبح التكلفة مضاعفة هذا الرقم لعدة مرات، و عموماً قدرت دراسة حديثة الخسائر المادية العربية بسبب استمرار ظاهرة هجرة العقول العربية بنحو (1.57) مليار دولار سنوياً⁽³⁾. و الأهم من ذلك جسامة الخسارة المترتبة عن فقدان الدور الخلاق المباشر في رفع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الصحي في الوطن العربي من خلال إنتاجهم العلمية.

7. كما تؤدي هجرة العقول العربية إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة، لأن هجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة تعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، بينما تشكل بالمقابل خسارة صافية للبلدان التي نزع منها أولئك العلماء، خاصة و أن التكنولوجيات، و الاختراعات المتطورة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرون تعتبر ملكاً خاصاً للدول الجاذبة لهم⁽⁴⁾، و حرمان دولهم من الاستفادة من إبداعاتهم الفكرية و العلمية في مختلف المجالات.

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد "سبتمبر 2000م"، ص 27.

2. إلياس زين ، مرجع سبق ذكره، ص 75.

3. صحيفة البيان الإماراتية، 10 أبريل 2002م.

4. مجلة الاتحاد البرلماني العربي، مرجع سبق ذكره، ص 3.



8. تركز هذه الظاهرة التبعية للبلدان المتقدمة و تأهيلها في اتجاهات خطط التنمية غير المدروسة ،وتبرز مظاهر التبعية في هذا المجال بالاعتماد على التكنولوجيا المستوردة ، و التبعية الثقافية والاندماج في سياسات تعليمية غير متوافقة مع خطط التنمية من خلال تفضيل "الكم" على "النوع" في هذا الميدان⁽¹⁾، مما يتسبب في اتساع المسافة بين مستويات تطور المجتمعات العربية بالمقارنة مع مجتمعات الدول المتقدمة .

9. كما تمثل هجرة العقول العربية اقتطاعاً من حجم القوة العاملة الماهرة المتوفرة في الوطن العربي ، مما يؤدي إلى خسارته لقسم مهم من القوى المنتجة في مختلف الميادين ، و بالتالي زيادة التوتر في سوق القوى العاملة العالية المستوى ، و الذي يؤدي بدوره إلى التأثير على مستوى الأجور ،فضلاً عن اضطرار الدولة إلى استيراد الخبرات العلمية الأجنبية لتلافي النقص الحاصل جراء هجرة الكفاءات لديها.

و مما يلفت النظر في الوطن العربي أنه مع ازدياد معدلات هجرة العقول العربية إلى الغرب يزداد اعتماد غالبية البلدان العربية على الكفاءات الغربية في ميادين شتى بتكلفة اقتصادية مرتفعة و مبالغ فيها في كثير الأحيان ، و بعبارة أخرى فإن البلدان العربية تتحمل بسبب هذه الهجرة خسارة مزدوجة لضیاع ما أنفقته من أموال وجهود في تعليم و إعداد الكفاءات العربية المهاجرة، و مواجهة نقص الكفاءات، و سوء استغلالها، و الإفادة منها عن طريق استيراد الكفاءات الغربية بتكلفة كبيرة .

إن البحث في مسألة هجرة الأدمغة العربية يطرح التساؤل التالي : " لماذا تخفق البلدان العربية في بذل الجهود اللازمة لجذب علمائها و فنييها ذوي المهارات العالية و الدقيقة في حين نجحت دول أخرى في ذلك؟". إن جانباً من الإجابة على هذا السؤال يكمن في الأسباب الدافعة للهجرة، و التي سبق أن أشرنا إليها؛ ولكن ثمة جوانب أخرى يمكن توضيحها فيما يلي :

أ. إن الدول العربية تفتقد ما يمكن أن يطلق عليه " مشروع التنمية المتوازنة و الشاملة " ، و الذي من أهم عوامله خلق و تعزيز البيئة الفكرية، و العلمية، و الثقافية، والتي توفر مقومات العمل، و الاستقرار المعيشي، و النفسي، و الإنتاج العلمي .

1. التفصيل، أنظر: محمد رياض، الهجرة العلمية و استنزاف الكفاءات، مجلة البناء على شبكة الإنترنت.



ب. إن معظم المشروعات التي تقام في البلدان العربية تنفذها في أغلب الأحيان شركات أجنبية للاستشارات و المقاولات، مع مشاركة وطنية في الحدود الدنيا. و النموذج السائد في البلدان العربية لتنفيذ المشروعات هو نمط الصفقات التي لا تنطوي في أغلب الأحيان على نقل التكنولوجيا إلى الكوادر الوطنية، بل إقامة مشروعات الإنتاج الجاهزة وفق نموذج "تسليم المفتاح" ، ومن الواضح أن هذه الطريقة في التعامل لا تتيح للعلماء، و الخبراء العرب إلا القليل من فرص العمالة، و إثبات الجدارة ، الأمر الذي يشعر أصحابها بالاغتراب في أوطانهم ، و تشكل دافعاً للهجرة، هذا فضلاً عن أن هذه الظاهرة تشكل تبديداً كبيراً للموارد العربية في استيراد التكنولوجيا الجاهزة من البلدان الصناعية الغربية، الأمر الذي يعني بالتالي صرف النظر عن توفير الدعم المالي اللازم لأنشطة البحث العلمي اللازم لبناء قاعدة تقنية عربية.

ت. فقدان أي نوع من الوحدة أو التكامل أو حتى التنسيق بين البلدان العربية في معالجة موضوع هجرة الأدمغة، أو استخدام الكفاءات الوطنية، و أصحاب الخبرات من العلماء والمهندسين والأطباء وغيرهم. ث. من الواضح أيضاً أن هجرة الأدمغة تؤدي إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة، لأن هجرة أصحاب الكفاءات إلى الدول المتقدمة تعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، بينما تشكل بالمقابل خسارة صافية للبلدان التي نزع منها أولئك العلماء خاصة، لأن التكنولوجيات، و الاختراعات المتطورة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرون تعتبر ملكاً خالصاً للدول الجاذبة.

و يترتب عن هجرة الأدمغة خسائر صافية تطل المجتمعات العربية جملة و تفصيلاً. يشير أحد تقارير منظمة العمل العربية إلى أن الدول العربية تتكبد خسائر سنوية لا تقل عن 200 بليون دولار بسبب هجرة العقول إلى الخارج؛ و تقترن هذه الأرقام بخسائر صلبة نجمت عن تأهيل هذه العقول و دفع كلفة تعلمها داخل أوطانها، مما يطرح مفارقة قال فيها بعض الباحثين إن الدول العربية، و معها سائر الدول النامية تقدم مساعدات إلى البلدان المتقدمة عبر تأهيلها لهذه الكفاءات ثم تصديرها إلى هذه البلدان المتقدمة لتفيد من خبراتها العلمية، وهو أمر يوجب على هذه الدول تعويضاً إلزامياً للدول النامية. المجال الثاني الذي يتأثر بهجرة العقول إلى الخارج هو مجال "إنتاج المعرفة" بجوانبه المتعددة، إذ تسببت هذه الهجرة، ولا تزال في تخلف حقول المعرفة في العالم العربي و في إضعاف الفكر العلمي و العقلاني، و عجزه عن مجارة الإنتاج العلمي في أي ميدان من الميادين، لكن الخسارة الكبرى تتبدى في الأثر السلبي الذي تتركه هذه الهجرة على مستوى التقدم والتطور المطلوب في المجتمعات العربية في الميادين العلمية، و الفكرية، و



التربوية، و الاقتصادية، و الاجتماعية، وهو أثر يطاول مشاريع التنمية و الإصلاحات، مما يفاقم التخلف السائد أصلاً في هذه المجتمعات، وذلك بعد ما بات مقياس التقدم متصلاً اتصالاً وثيقاً بمدى تقدم المعرفة و إنتاجها. تنسحب الخسائر أيضاً على الميدان السياسي، و على الصراع مع إسرائيل أو الهيمنة الغربية. لم يعد خافياً أن جزءاً أساسياً من هذه المعركة يدور في الميدان العلمي، و الحضاري، و الثقافي، و أن أحد عوامل النصر بات مرتبطاً بدخول العرب إلى العصر، و مواكبة الثورة العلمية⁽¹⁾، وهنا نحاول الإجابة عن التساؤل الثالث، والذي ينص على صياغة إستراتيجية لمواجهة هجرة العقول العربية.

● نحو إستراتيجية عربية لمواجهة هجرة العقول العربية:

إن الخطورة التي تشكلها هجرة العقول العربية على المخططات التنموية العربية بصورة خاصة تتطلب إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة تمهيداً لوقفها. و الحل الأمثل هو في وضع إستراتيجية عربية متكاملة للتصدي لهذه المشكلة. و ينبغي أن تشارك في وضع هذه الإستراتيجية كافة المؤسسات العربية المعنية بهذه المشكلة، مثل جامعة الدول العربية، و منظمة العمل العربية، و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي العربي، و المنظمات العربية غير الحكومية المهتمة بهذا الموضوع، مع الاستفادة من خبرات منظمة اليونسكو، و منظمة العمل الدولية التي تملك خبرات و دراسات جديدة حول هذه المشكلة.

و يمكن للاقتراحات التالية أن تشكل إسهاماً في هذا المجال:

1. إجراء مسح شامل للكفاءات العربية المهاجرة بهدف التعرف على حجمها، و مواقعها، و ميادين اختصاصها، و ارتباطاتها، و ظروف عملها.
2. وضع البرامج الوطنية لمواجهة هجرة العقول، و إنشاء مراكز للبحوث التنموية، و العلمية، و التعاون مع الهيئات الدولية و الإقليمية المعنية لإصدار الوثائق و الأنظمة التي تنظم أوضاع المهاجرين من العلماء و أصحاب الكفاءات.

1. خالد غزال، مرجع سبق ذكره، ص 3.



3. حث الحكومات العربية على تكوين الجمعيات و الروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانها، و إزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بأوطانهم، و منحهم الحوافز المادية، و تيسير إجراءات عودتهم إلى أوطانهم للمشاركة في عملية التنمية و التحديث.
4. تنظيم مؤتمرات للمغتربين العرب، و طلب مساعدتهم، و خبراتهم سواء في ميدان نقل التكنولوجيا أو المشاركة في تنفيذ المشروعات.
5. صياغة سياسة عربية مركزية للقوى العاملة على أساس تكامل القوى العاملة العربية، بحيث تمكن الدول العربية التي تواجه اختناقات في مجال القوى العاملة من التخلص من مواقعها، و تتيح للبلدان العربية الأخرى التي تواجه عجزاً في هذا الميدان من سد العجز لديها.
6. التعاون مع منظمة اليونسكو لإقامة مشروعات، و مراكز علمية في البلدان العربية لاجتذاب العقول العربية المهاجرة للإشراف على هذه المراكز و الإسهام المباشر في أعمالها و أنشطتها⁽¹⁾.
7. احترام الحريات الأكاديمية، و صيانتها، و عدم تسييس التعليم أو عسكرته، وهذا الموضوع له صلة وطيدة باحترام حقوق الإنسان، و خضوع الدولة، و الأفراد للقانون، وذلك بإعطاء أعضاء الهيئات الأكاديمية، و العلمية حرية الوصول إلى مختلف علوم المعرفة، و التطورات العلمية، و تبادل المعلومات، و الأفكار، و الدراسات، و البحوث، و الإنتاج، و التأليف، و المحاضرات، و في استعمال مختلف وسائل التطور الحديثة و دون تعقيد أو حواجز وصولاً لخير المجتمع الإنساني⁽²⁾.
8. إعادة النظر جذرياً في سلم الأجور و الرواتب التي تمنح للكفاءات العلمية العربية، و تقديم حوافز مادية ترتبط بالبحث، و الإنتاج العلمي، و رفع الحدود العليا للأجور لمكافأة البارزين من ذوي الكفاءات، و تقديم الحوافز التشجيعية، و التسهيلات الضريبية، و الجمركية للوفاء بالاحتياجات الأساسية خاصة منها المساعدات التي تضمن توفير السكن المناسب، و تقديم الخدمات اللازمة لقيامهم بأعمالهم بصورة مرضية.

1. مجلة الاتحاد البرلماني العربي ، مرجع سبق ذكره، ص5.

2. مندر الفضل ، مرجع سبق ذكره، ص



في ضوء ما تقدم، فإن معضلة هجرة العقول العربية، أضحت مشكلة مزمنة يعاني منها الوطن العربي لا سيما و أن "المعرفة العلمية" في دول العالم المتقدم اعتبرت كثروة وقوة، وحددت أطر التعامل معها بقوانين شاملة في الإدارة و المالية، و خضعت لإجراءات صارمة لحقوق الملكية⁽¹⁾؛ و تضيف هذه الإشكالية عبئاً جديداً لتداعيات و تأثيرات استمرار هجرة العقول العربية، مما يتطلب من جهات صنع القرار العلمي، و السياسي، و الاقتصادي في الوطن العربي أن تعمل ما بوسعها لتقليل تأثير هذه الظاهرة آخذين بعين الاعتبار أن هذه المعضلة مستمرة، و يصعب إيقافها بقرار سياسي، و لكن قد يتم تقليل تأثيراتها بشكل تدريجي بتضافر جهود المؤسسات العلمية العربية سواءً أكان ذلك في المدى المنظور أم على الصعيد الاستراتيجي.

ومن يمعن النظر في المحاولات العربية لمواجهة هجرة الأدمغة العربية يجدها ذات شقين يسعى أولهما إلى استرجاع هذه الأدمغة المهاجرة بينما يتجه الثاني إلى الاستفادة من هذه العقول في المهجر. و يبدو أن الشق الأول تعامل مع هذه الظاهرة على أنها ذات أثر سلبي أكبر مما يتطلب إعادة هذه العقول إلى مواطنها، لدفع عمليات البحث، و التأليف، و قيادة التنمية، في حين إن الشق الثاني قدر إيجابية الظاهرة فسعى إلى الاستفادة منها. ومن المعالجات التي حدثت في الشق الأول محاولات جرت في العراق في أوائل السبعينيات هدفت إلى استعادة الأدمغة العربية المهاجرة مثل "مؤسسة الحسن بن الهيثم" لتدريس العلوم و التقنية، و منها محاولات الجمعية الملكية بالأردن، كما جرت في الجزائر محاولات من نفس النوع، هذا بالإضافة إلى ما تحقق تلقائياً من عودة بعض العقول عقب هزيمة يونيو 1967م وفي مرحلة المقاومة اللبنانية، وذلك لشعورهم بالخطر، و يلاحظ أن هذه المحاولات استطاعت أن تستقطب هذه العقول في مجالات عديدة لبحوث العلوم و التقنية. و لكن يحسب عليها تركيزها على الجوانب السلبية للهجرة، و إهمال الجوانب الإيجابية، و هذا يفسر عدم وجود خطط و سياسات متكاملة للتعامل مع الظاهرة،

و أما المعالجات من الشق الثاني فمنها محاولات ربط شبكات العلماء العرب في الخارج بنواة في الوطن العربي كالبرنامج الخاص بالعلماء المهاجرين من تونس المعروف بالكونسورتيوم العلمي، بجانب نشاط عدد من الجمعيات بالخارج كجمعية العلماء التقانيين في الخارج، و جمعية الخريجين العرب التي تأسست في أمريكا عقب هزيمة يونيو 1967م، فضلاً عن وجود البرنامج اللبناني المعني باستخدام اللبنانيين المهاجرين لتقديم الدعم التقني للدولة .

1. انطوان زحلان، الطبيعة الشاملة للتحدي التقني "مجلة المستقبل العربي، العدد "1"، يناير 2001م" ص 57.



إن الأرقام توضح أن ما خرجته الجامعات في البلدان النامية بين عامي 1980-1987م حوالي 23 مليون شخص منهم ما يقدر بعدد 8.3 مليون في ميادين العلوم و التقنية "المعرضون الرئيسيون لهجرة الأدمغة" و أن التدفق إلى الخارج يعادل 10% من نتاج جامعات العالم الثالث في حقلي العلوم و التقنية. وهو ما يوضح القلق غير المبرر إزاء هذه الهجرة خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ما أقامته الجاليات العربية الكبيرة في أوروبا و كندا و أمريكا من بنية تحتية ثقافية و اقتصادية و اجتماعية ، فضلاً عن وجودها في مناخ ثقافي محفز إذ يتوقع أن يتجاوز إنتاجها الفكري هناك إنتاج البلدان العربية قاطبة.

إن المعالجة الوحيدة القادرة على تفعيل الإجراءات و النظم العربية لمواجهة ظاهرة هجرة الأدمغة هي وضع خطط، و سياسات عربية واضحة يسعى أولهما إلى إقصاء عوامل الدفع إلى خارج الوطن العربي، فيما يسعى ثانيهما إلى الاستفادة من الكوادر الموجودة في المهجر لصالح الوطن العربي.

● مقترحات عملية لمواجهة هجرة العقول العربية:

و لكي تبقى المعالجة الجذرية لهذه الهجرة تتطلب سياسات و خططاً متكاملة؛ و تقدم الدراسة مقترحات منها:

1. بحث دوافع هجرة العقول العربية خاصة الاقتصادية منها، و الاجتماعية، و السياسية مع توفير عناصر الاستقرار لهم من حيث الإسكان، و الترحال، و البحث العلمي.
2. الاستفادة من قدرات هذه العقول، و معارفها في مواقع عملها.
3. تشجيع الاتصال المستمر بين العقول العربية المهاجرة مع بلدانها العربية.
4. إشراك هؤلاء المهاجرين في النشاطات الفكرية، و العلمية التي تتم داخل الوطن العربي.
5. إنشاء شبكة عربية عامة متخصصة في كل مجال للعلماء، و التقنيين الموجودين خارج الوطن العربي.
6. تشكيل منظمة عربية خاصة للاستفادة من الطاقات الإبداعية العربية الموجودة في الخارج.
7. سن التشريعات العربية الهادفة التي تمكن العقول النادرة من أن تجد تخصصاتها داخل الوطن العربي.



المراجع:

1. إبراهيم قويدر، فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى " هجرة العقول العربية "، مجلة ليبيا اليوم الالكترونية، عدد 23 يوليو 2007م على الموقع الالكتروني التالي <http://www.libya-alyoum.com/look/article>
2. أكرم إلياس، هجرة العقول العربية للغرب "بيروت، دار الجيل للطباعة ، 1988م".
3. الاتحاد البرلماني العربي، مجلة البرلمان العربي "العدد "22"، ديسمبر 2001م .
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد "سبتمبر 2000م".
5. المعهد الإنمائي للأمم المتحدة "تقرير التنمية البشرية، 2002م".
6. انطوان زحلان، الطبيعة الشاملة للتحدي التقني "بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد "1"، يناير 2001م".
7. إلياس زين، هجرة الأدمغة العربية "بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1972م".
8. خالد غزال، نتائج و تداعيات هجرة الأدمغة العربية "مجلة البرلمان العربية ، السنة الثانية و العشرون، العدد الثاني و الثمانون ، ديسمبر 2007م".
9. زينغيو بريجينسكي، بين عصرين أميركا و العصر التكنوالكتروني، ترجمة محجوب عمر "بيروت، دار الطليعة، 1980م".
10. صباح محمود مُجَد، الأمن القومي العربي "بغداد، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر، 1980م".
11. عبد الرحمن منذر، الفجوة المعرفية بين الشمال و الجنوب "بيروت، الدار الدولية للنشر و الطباعة، 2002م".
12. علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي " طرابلس، منشورات الجامعة المغاربية، ليبيا، 2007م".
13. علي عثمان، هجرة الأدمغة العربية نزيف مستمر؟ "مجلة العالم الإسلامي، العدد "1785"، 1424 هـ".



14. ليسترثرو، مستقبل الرأسمالية، ترجمة فالح عبد القادر حلمي " منشورات بيت الحكمة، طبع شركة السرمد، 2000م".
15. مُجَد ربيع، هجرة الكفاءات العلمية "الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1992م".